أريد
أن
أعرف

كيف يمكنني أن
أساعد الأطفال
المتعرضين
للجريمة؟

حقوق النشر محفوظة لسلطة ضحايا الجرائم، 2014
الرسومات التوضيحية: ماريا وال
الإنتاج: مؤسسة بلاكاث
مطبعة أوستروم، شركة محدودة، أوميو 2014

المحتوى

مقدمة 5
حقوق الاطفال 6
واجبات البالغين 7
إبلاغ المصلحة الاجتماعية 7
معاملة الأطفال 8
ردود الفعل العادية 9
دعم وحماية الطفل عند الإبلاغ 9
مسؤولية المصلحة الاجتماعية 10
الرعاية الصحية والطبية 10
المنظمات التطوعية 10
الحماية 11
من إبلاغ الشرطة إلى حكم المحكمة 12
التحقيق الأولي 12
محامي المجني عليه 12
الوكيل الخاص للطفل 13
استجواب الطفل 14
فحص الطبيب والشهادة العدلية 15
بيت الأطفال 15
المحاكمة 16–17
التعويض 18
تعويض الضرر 18
التأمين 18
تعويض ضرر الجريمة 19
تعويض ضرر الجريمة للطفل الذي شهد الجريمة 19
التزام المدرسة بالتعويض 20
بيانات الاتصال 22
المنظمات التطوعية 22
السلطات والإجراءات الأخرى 22
اللائحة المرجعية 24
بخصوص سلطة ضحايا الجرائم 26

مقدمة

برغم أن للأطفال الحق في أن ينموا في أمن وسلامة، فإن الكثير منهم ينمون مع وجود العنف في حياتهم اليومية، سواء في البيت أو في بيئات أخرى. إن التعرض للجريمة قد يكون تجربة صعبة للجميع، بغض النظر عن العمر.

إن تعرض الأطفال الصغار للعنف، أو نموهم في بيئة يوجد بها عنف، قد يؤدي إلى عواقب وخيمة، سواء على المدى القصير أو البعيد.

يتحدث هذا الكتيِّب عن الأطفال الذين يتعرضون للعنف. هذا الكتيب موجه بالدرجة الأولى للأشخاص الذين لديهم تواصل مع الأطفال في عملهم، كالمدرسة أو المصلحة الاجتماعية أو الرعاية الصحية والطبية أو القطاع التطوعي. المقصود بالأطفال كل الذين لم يبلغوا 18 سنة بعد.

للمزيد من القراءة أو طلب المواد، أُنظر الموقع الإلكتروني: **www.brottsoffermyndigheten.se**

حقوق الأطفال

كل أشكال العنف والاعتداء قد تضر بالأطفال بشكل خطير، وغالبًا ما تؤدي إلى عواقب جسدية ونفسية. حقوق الأطفال منصوص عليها في ميثاق الطفولة وكذلك في التشريع السويدي. المسؤولون الذين يتعاملون مع الأطفال في وظائفهم ملزمون بإبلاغ المصلحة الاجتماعية، عند الشك في تعرض الطفل للضرر. إنه أمر مهم لضمان حقوق الأطفال.

ميثاق الطفولة

ميثاق الطفولة اتفاقية دولية وقعت عليها السويد. يتمحور هذا الميثاق حول طبيعة الحقوق التي يملكها الأطفال، بغض النظر عن الجنس أو الأصل أو الدين أو الإعاقة. لكل الأطفال الحق في عناية خاصة وحماية معينة، لأنهم غالبًا ما يكونون أكثر حساسية اتجاه الضرر. يتكون ميثاق الطفولة من أربع مبادئ أساسية:

- أن لكل الأطفال الحقوق نفسها
- أن مصلحة الأطفال يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار عند أي قرار
- أن لكل الأطفال الحق في الحياة والنمو
- أن لكل الأطفال الحق في التعبير عن آرائهم التي يجب أن تُحترم.

بناءً على ميثاق الطفولة، للأطفال الحق في الحماية من كل أشكال العنف والإكراه والاعتداء الجنسي، سواء كان ذلك جسديًا أو نفسيًا. ينص ميثاق الطفولة كذلك على حق الأطفال المعرضين لما سبق، للدعم والحماية.

منع العقاب البدني للأطفال

في السويد، يمنع استعمال العنف في التربية. كما أن الأحكام المتعلقة باستعمال العنف في باب الجرائم تحمي الأطفال. يعني ذلك أنه لا يحق لا للوالدين ولا لغيرهم من البالغين، ممارسة العنف أو غيره المعاملات المهينة ضد الأطفال. إن ضرب الأطفال الصغار قد يتابع قضائيًا كجريمة ضرب شديدة، إذا كان الذي ارتكب هذه الجريمة شخصًا بالغًا.

واجبات البالغين

حسب قانون المصلحة الاجتماعية، ينبغي على كل البالغين الذين لديهم معلومات أو شكوك، تفيد بتعرض طفل ما للضرر، أن يبلغوا المصلحة الاجتماعية بذلك. الذين يعملون في قطاعات يتواصلون فيها مع الأطفال، ولديهم معلومات أو شكوك تفيد بتعرض طفل ما للضرر، مجبرون على إبلاغ المصلحة الاجتماعية بذلك فورًا.

إبلاغ المصلحة الاجتماعية

إن الشك أو القلق كاف كي تبلغ المصلحة الاجتماعية. كما أن الأمر لا يحتاج إلى وجود دليل، يثبت تعرض الطفل ضرر.

عن إبلاغ المصلحة الاجتماعية بالشك في تعرض طفل ما للضرر، يكونون مجبرين على التحقيق فيما حدث. يجب على المصلحة الاجتماعية كذلك تحديد الإجراءات العاجلة. يجب أن ينبني التحقيق في حاجة الطفل على إعطاء الأولية لمصلحته. إذا قيمت المصلحة الاجتماعية الحالة بأن الطفل متضرر في بيئته المنزلية، قد يؤدي ذلك إلى وضع اليد الفوري. إذا قررت المصلحة الاجتماعية إمكانية بقاء الطفل في بيئته المنزلية، يمكن اتخاذ إجراءات أخرى، كتلك التي تتعلق بالتواصل مع أسرته وتقديم محادثات الدعم. عند الشك في حدوث بعض الجرائم الأشد خطورة في حق الطفل، يمكن للمصلحة الاجتماعية إبلاغ الشرطة أو النيابة العامة.

معاملة الطفل

إذا قابلتَ طفلاً ترى أنه قد تعرض للعنف أو الضرب، أو بطريقة أخرى تنقصه الرعاية، فمن المهم أن تأخذ الأمر بجدية. عندما يتعلق الأمر بالعنف في العلاقات الحميمة، غالبًا ما يحس الطفل بالولاء للشخص الذي اعتدى عليه. مما قد يصعب من مسألة الإخبار عما وقع. كل البالغين مسؤولون على الإصرار في سؤال الأطفال بخصوص العنف.

يمكن إظهار التأثر والاهتمام، عبر إعطاء الطفل الوقت وتركه يحكي على وتيرته الخاصة.

كبالغ، يجب على الشخص إظهار أنه يستطيع الاستماع للطفل وتقدير ما يخبر به. البالغون مسؤولون على التصرف بما فيه صالح الأطفال.

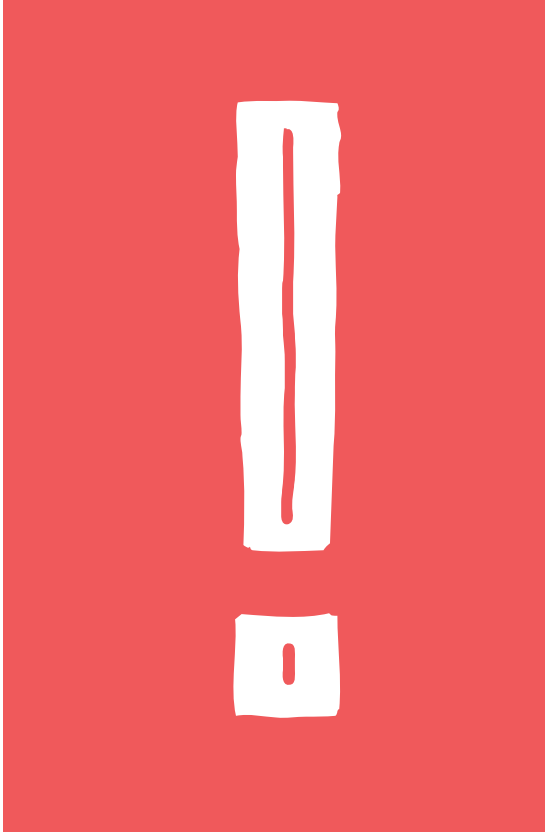

ردود فعل عادية

كل أشكال الاعتداء يمكنها أن تترك آثارًا على الأطفال الذين يتعرضون لها. الأطفال المتضررون يمكنهم إظهار ذلك بطرق مختلفة. من بين علامات تعرض الطفل لضرر، قد تكون إحساسه بآلام في البطن أو الرأس، وكذا صعوبة النوم أو صعوبة التركيز، أو الانعزال أو التصرف بعدوانية. قد تنتاب الطفل كذلك حالة كآبة، ومشاعر اليأس واضطراب ما بعد الصدمة. قد يحدث كذلك أن يصاب الطفل بأضرار جسدية، مثل الكدمات والخدش.

بعض الأطفال لا يظهرون أية أعراض أو أضرار واضحة، برغم تعرضهم للضرر. الأطفال الذين لا يظهرون أية أعراض ظاهريًّا، قد يصعب اكتشافهم كضحايا الجرائم. ردود فعل كل طفل بخصوص هذا الأمر تكون خاصة به، مما قد يُصَعِّبُ التكهن بها. إن لشخصية الطفل ووضعيته المعيشية وعلاقاته الاجتماعية أهمية، في كيفية تأثره. إن واقعة العنف في حد ذاتها، وكذا العلاقة مع مرتكب هذا العنف، أمور يمكنها بدورها التأثير على رد فعل الطفل.

إن العنف في العلاقات الحميمة، مثل ضرب الأطفال أو الاعتداء عليهم جنسيًّا، يكون ذا خطر أكبر. تمامًا مثل ضحايا الجرائم من البالغين، يمكن للأطفال أن يحسوا بالذنب والخجل بخصوص ما حدث، برغم تحمل المعتدي للمسؤولية. عندما تقع الجريمة في البيت، تتسبب في إجهاد أكبر للطفل. وذلك لأنه من المفروض أن المعتدي وكذا البيئة المنزلية كانا يجب أن يشكلا مصدر أمان لهذا الطفل.

دعم وحماية الطفل عند الإبلاغ

الأطفال الذين تعرضوا لجريمة، أو شهدوا وجود العنف، يحتاجون إلى الدعم والمساعدة. إضافة إلى العلاقات الاجتماعية للطفل، في إطار الأسرة والأصدقاء وباقي الأقارب، قد يحتاج المزيد من الدعم. قد يكون ذلك عبارة عن محادثات الدعم عبر الرعاية الصحية المدرسية أو عبر المركز الصحي أو عبر العلاج في وحدة الطب النفسي للأطفال والصغار(BUP) ، أو عبر الاتصال بإحدى الجمعيات التطوعية.

كي يحصل الطفل على الدعم والمساعدة من الرعاية الصحية والطبية أو من المصلحة الاجتماعية، عادة ما يتطلب ذلك موافقة الحاضنين. عند الحضانة المشتركة، يمكن لأحد الحاضنين محاولة منع إجراءات دعم الطفل.

يمكن للمصلحة الاجتماعية تقرير اتخاذ بعض إجراءات الدعم والعلاج، برغم معارضة أحد الحاضنين لذلك، إذا كانت هناك حاجة للأمر، باعتبار مصلحة الطفل.

المصلحة الاجتماعية

للمصلحة الاجتماعية في البلدية مسؤولية تمكين الذي تعرض للجريمة وأقاربه من الدعم والمساعدة التي يحتاجونها. يتعلق الأمر خصوصًا بالأطفال الذين تعرضوا لجريمة، والأطفال الذين شهدوا العنف وغيره من أنواع الاعتداء ضد أقاربهم. موظفو المصلحة الاجتماعية مجبرون على حفظ السرية.

في بعض المدن، توجد كذلك أنشطة الدعم الموجه، مثل مراكز الدعم لضحايا الجرائم للصغار، ومثل بيوت الأطفال. يمكن للمصلحة الاجتماعية في البلدية تقديم المزيد من المعلومات، بخصوص الأنشطة الموجهة للأطفال.

في الحالات الأشد خطورة، يمكن تقرير وضع اليد الإجباري على الطفل، وذلك حسب قانون رعاية الصغار(LVU). تقوم اللجنة الاجتماعية في البلدية بتقديم طلب للمحكمة الإدارية، بخصوص الرعاية الإجبارية. تنظر المحكمة الابتدائية في القضية، وتقرر ما إذا كان سيتم وضع اليد على هذا الصغير.

في الحالات المستعجلة، يمكن للجنة الاجتماعية تقرير الوضع الفوري لليد. يجب تأكيد هذا الأمر من طرف المحكمة الإدارية خلال أسبوع.

الرعاية الصحية والطبية

للرعاية الصحية والطبية دور مهم، عندما يتعلق الأمر بعلاج الأضرار، وكشف ما إذا كانت هذه الأضرار بسبب جريمة، وتوثيق ذلك في حالة الجريمة. موظفو المراكز الصحية للأطفال(BVC) والرعاية الصحية المدرسية يتواصلون مع كل الأطفال مبدئيًا. بالتالي، لديهم إمكانية اكتشاف حالات الأطفال المعرضين للضرر.

الأطفال الذين تعرضوا لجريمة وشهدوا العنف

قد يحتاجون العلاج، سواء للأعراض الجسدية أو النفسية، بالمركز الصحي أو المستشفى. الأطفال الذين يمرون بأزمات، يمكنهم الحصول على الدعم والمساعدة، على شكل محادثات مع أحد موظفي عيادات طب نفس الأطفال والصغار (BUP)، الموجودة في كل البلاد.

يمكن للصغار التوجه إلى العيادة الخاصة بهم. هناك غالبًا ما يكون المرشد الاجتماعي وممرضة الأطفال والممرضة، للحديث إليهم والحصول على المساعدة. العديد من العيادات يوجد بها كذلك الطبيب وأخصائي الأمراض النسائية والطبيب النفسي. على الموقع الإلكتروني: www.umo.se، تجد نصائح واستشارات، إضافة إلى بيانات الاتصال بكل عيادات الصغار في البلاد.

موظفو الرعاية الصحية والطبية ملزمون بحفظ السرية، غير أنهم مجبرون على إبلاغ المصلحة الاجتماعية، عند الشك في تعرض طفل ما للضرر. لديهم كذلك الحق في إبلاغ الشرطة أو النيابة العامة، عند وجود جرائم خطيرة ضد الأطفال.

الجمعيات التطوعية

الجمعيات التطوعية، مثل مداومات ضحايا الجرائم ومداومات النساء والبنات وجمعيات حقوق الأطفال، تستقبل العديد من ضحايا الجرائم. كما أنها إضافة مهمة لباقي أنواع الدعم والمساعدة التي يقدمها المجتمع. يمكن لهذه الجمعيات التطوعية تقديم المعلومات بخصوص حقوق الأطفال، كما يمكنها الجواب على الأسئلة، ويمكنها كذلك في بعض الحالات تقديم محادثات الدعم. كل المتطوعين يعملون تحت مبدأ حفظ السرية. يمكن للأطفال أنفسهم التواصل مع هذه الجمعيات، مثل مؤسسة بريس أو مداومات البنات أو مؤسسة أونجا بوي.

الحماية

هناك مجموعة من الإجراءات لتأمين الأطفال الذين يعيشون تحت التهديد والعنف. من بين أمثلة إجراءات الحماية، هناك منع الاتصال، وكذا الإقامة بالسكن المحمي، وكذا حجب الهوية. يمكن للأطفال تلقي الحماية، إذا كانوا هم أنفسهم معرضين للجريمة، بل وأيضًا إذا كان حاضنوهم في حاجة إلى الحماية.

كي تتم حماية الطفل، من المهم أن يتم التخطيط للإجراءات بالتنسيق مع الشرطة والمصلحة الاجتماعية والمدرسة. يمكن للشرطة ومصلحة الضرائب وسلطة مراقبة تسجيل البيانات تقديم الاستشارة العملية، بخصوص كيفية تمكين المسؤول عن الطفل بنفسه من تأمين حياته اليومية والحياة اليومية لطفله.

من إبلاغ الشرطة إلى حكم المحكمة

إن إبلاغ الشرطة عند الشك في وجود جريمة خطوة مهمة، لضمان حقوق الأطفال وحمايتهم. عادة ما تشترط كل من مؤسسة التأمين وسلطة ضحايا الجرائم بلاغ الشرطة، كي تنظرا في طلب تعويض الضرر عن الجريمة المعنية. بإمكان الحاضنين والأشخاص العاديين دائمًا إبلاغ الشرطة عن أي جريمة مشتبه فيها. للموظفين كذلك الحق في إبلاغ الشرطة، عن بعض الجرائم الخطيرة ضد الأطفال.

باستعمال البلاغ كأساس، تقرر الشرطة أو النيابة العامة ما إذا كانت هناك حاجة إلى فتح تحقيق أولي. إن الشرطة والنيابة العامة مجبران على تقديم المعلومات ذات العلاقة، للشخص المسؤول عن الطفل الذي تعرض لجريمة. إذا لم يكن هذا الشخص مشتبهًا فيه بارتكابها.

يتم إبلاغ الشرطة بأبسط طريقة عبر التوجه إلى أقرب مركز للشرطة، أو عبر الاتصال هاتفيًا بالرقم: 14 114. في نفس الوقت الذي تبلغ فيه الشرطة، قد يكون من الجيد إبلاغ المصلحة الاجتماعية، حتى تتمكن كل من الشرطة والمصلحة الاجتماعية من تنسيق إجراءاتهما.

اِقرأ المزيد عن إبلاغ الشرطة، على الموقع الإلكتروني: **www.polisen.se**.

التحقيق الأولي

عندما يكون للشرطة أو النيابة العامة سبب في اعتبار وقوع جريمة ضد طفل، يُفتح تحقيق أولي. أثناء التحقيق الأولي، يمكن إجراء استجوابات مع المتهم، وكذا مع الشهود، إضافة إلى الطفل.

لكل ضحايا الجرائم الحق في أن يصحبوا معهم شخصًا داعمًا لهم أثناء الاستجواب، عند التحقيق الأولي. بالنسبة للأطفال، قد يكون مهمًّا بشكل خاص وجود شخص يحسون معه بالأمان. قد يكون قريبًا من الأسرة أو صديقًا، أو شخصًا من المصلحة الاجتماعية أو من مؤسسة تطوعية. الشخص الذي بحوزته معلومات يقدمها إلى الشرطة بخصوص ما وقع، لا يمكنه أن يكون شخصًا داعمًا، إذا كان سيتم استجوابه كشاهد في التحقيق.

التحقيقات الأولية التي يكون فيها المجني عليه أقل من 18 سنة، يجب إجراؤها بسرعة خاصة، ويجب أن تُنْجَزَ خلال ثلاثة شهور كحد أقصى.

إذا رأى النائب العام أن هناك إثباتات كافية لإدانة المشتبه فيه بارتكاب الجريمة، فيجب رفع الدعوى. بعد ذلك، تستدعي المحكمة الأطراف للمحاكمة.

محامي المجني عليه

أحيانًا، يكون لمن تعرض لجريمة الحق في الحصول على مساعد قانوني، يسمى محامي المجني عليه. ينطبق ذلك بالدرجة الأولى على

حالات الاعتداء الجنسي والعنف في العلاقات الحميمة، ولكن كذلك في حالات إجرامية أخرى، إذا كانت هناك حاجة أخرى لمحامي المجني عليه. غالبًا ما يحصل الأطفال على هذا محامي.

ينبغي على الحاضن أن يتحدث بأسرع ما يكون مع الشرطة أو المدعي العام، بخصوص ما إذا كان بإمكان الطفل الحصول على محامي المجني عليه. بعد ذلك، تقرر المحكمة الابتدائية ما إذا كان للطفل الحق في الحصول على هذا المحامي، حتى تعينه له. هناك إمكانية اقتراح الشخص المناسب كي يكون محامي المجني عليه.

مهمة محامي المجني عليه هي تقديم الدعم والمساعدة للطفل، سواء أثناء التحقيق الأولي أو أثناء المحاكمة. يمكن لمحامي المجني عليه أن يساعد كذلك في القضية، ويقدم مطالبة الطفل بتعويض الضرر. المساعدة مجانية لضحية الجريمة.

الوكيل الخاص للطفل

إذا اشتبه الحاضن في وجود جريمة ضد طفله، يمكن لهذا الطفل الحصول على وكيل خاص. الأمر نفسه يسري، إذا كان المشتبه فيه بارتكاب الجريمة على علاقة قريبة بالحاضن. يتقدم المدعي العام بطلب الحصول على الوكيل الخاص، لتقرر المحكمة الابتدائية ما إذا كان للطفل الحق في ذلك، ولتعينه له في هذه الحالة.

يتكلف الوكيل الخاص للطفل مسؤولية الحاضن، فيما يتعلق بضمان حقوق الطفل ومصالحه، أثناء التحقيق الأولي وأثناء المحاكمة. يمكن للوكيل على سبيل المثال أن يقرر ما إذا كان الطفل سيخضع لفحص طبي، أو يأخذه إلى استجواب الشرطة، أو يساعده على المطالبة بتعويض الضرر.

يعين للوكيل الخاص محامي أو مساعد قانوني بمكتب محاماة أو شخص آخر. هناك شروط المعرفة والتجربة وبعض الصفات الخاصة، التي تجعل الشخص مناسبًا لهذه المهمة.

استجواب الطفل

للشرطة موظف مكلف بالاستجوابات، مؤهل في استجواب الأطفال. يجب التخطيط للاستجواب وتنفيذه، دون خطر الضرر بالطفل.

ينبغي على الحاضن مصاحبة الطفل الذي يكون عمره أقل من 15 سنة عند الاستجواب، إذا لم يكن مشتبهًا في ارتكابه للجريمة، وإذا كان التحقيق سيتم دون التأثير عليه سلبيًّا. لا يمكن للحاضن دائمًا المكوث في غرفة الاستجواب، غير أنه ينبغي أن توفَّر إمكانية لذلك قبل الاستجواب وبعده. إذا كان الحاضن نفسه سيُستجوب كشاهد، فغالبًا ما يكون من المناسب أن يحضر استجواب الطفل. غير

أنه إذا كان للطفل محامي المجني عليه أو الوكيل الخاص، فينبغي عليه أن يحضر لهذا الإجراء.

لا يجوز أن يكون استجواب الطفل أكثر تشعبًا مما تتطلبه الواقعة. للحصول على توصيف شامل لما حصل، غالبًا ما يكون من الجيد استجواب الطفل لعدة مرات. الاستجواب هو بالدرجة الأولى لتأكيد الدليل. قد يكون الاستجواب مرهقًا للطفل، غير أنه قد يكون كذلك تخفيفًا عليه، لتمكينه من حكي ما وقع.

إذا كان عمر الطفل أقل من 15 سنة، أو إذا كان – لأسباب أخرى – غير قادر على المشاركة في المحاكمة، فيجب تسجيل الاستجواب بالصوت والصورة. يرجَّح الاستجواب عبر الفيديو، حتى إذا كان عمر الطفل يتجاوز 15 سنة، مثلاً إذا كان هناك اشتباه في حدوث اعتداء خطير.

الفحص الطبي والشهادة العدلية

إن الفحص الطبي مهم، سواء للتمكن من معالجة الأضرار، او لتوثيقها. إذا لم تكن هناك أية أضرار، فإن الفحص الطبي يخفف عليه باطلاعه على ذلك. إنها مسؤولية الحاضن أن يسعى إلى الرعاية الطبية، إذا لحق أي ضرر بطفله. إذا كان للطفل وكيل خاص، فإن هذا الوكيل الخاص هو الذي ينظر في مسألة الفحص الطبي.

كي يتمكن المدعي العام من إثبات تعرض الطفل للجريمة، من المهم تقديم الدلائل وتوثيق الأضرار عبر شهادة من الطب العدلي. عندما يتعلق الأمر بجريمة ضد الطفل، فغالبًا ما يكون الطبيب المتخصص في طب الأطفال أو طبيب عدلي، هو الذي يقوم بالفحص الذي تبنى عليه الشهادة العدلية.

بيت الأطفال

بمدن عديدة في السويد، هناك ما يسمى بيوت الأطفال. تتعاون بيوت الأطفال مع الشرطة والنيابة العامة والمصلحة الاجتماعية، عند التحقيق بخصوص الأطفال المشتبه في تعرضهم لجرائم خطيرة. أحيانًا، يشارك في هذا التعاون ممثل عن مصلحة الطب العدلي وطب الأطفال والصغار.

الهدف هو تمكين الطفل من بيئة مناسبة له عند اتخاذ الإجراءات، بحيث يمكن القيام بمجموعة من التحقيقات بالمكان نفسه، وذلك لتفادي تنقل الطفل بين مختلف المصالح. يمكن التحقيق في الجريمة، وتقديم الدعم والعلاج المناسبين للطفل، بالمكان نفسه.

المحاكمة

إذا رفع المدعي العام الدعوى، بعد إجراء التحقيق الأولي، تكون هناك محاكمة. المجني عليه الذي يكون عمره أقل من 15 سنة، لا يكون دائمًا في حاجة إلى حضور المحاكمة. بدل ذلك، يمكن عرض الاستجوابات المسجلة أمام المحكمة. إذا حضر الطفل المحاكمة، يمكن للمتهم أن يكون بغرفة أخرى، عند استجواب الطفل، حيث يستمع المتهم لهذا الاستجواب عبر السماعات.

إذا كانت المحاكمة ستتطرق لقضايا حساسة، مثل الاعتداء الجنسي على سبيل المثال، يمكن للمحكمة أن تقرر حضور أشخاص معينين فقط لقاعة المحكمة. في هذه الحالة، يعلَن أن الجلسة ستجرى داخل أبواب مغلقة.

عند إنهاء المحاكمة، تتخذ المحكمة الحكم. الطرف غير الراضي عن حكم المحكمة الابتدائية، يمكنه الاستئناف لدى محكمة الاستئناف.

بمدرسة المحاكمة التابعة لسلطة ضحايا الجرائم، على الموقع الإلكتروني: **www.rättegångsskolan.se**، يوجد المزيد من المعلومات بخصوص كيفية إجراء المحاكمة. يمكن لمدرسة المحاكمة أن تشكل إعدادًا جيدًا للشخص الذي سيشارك في محاكمة.

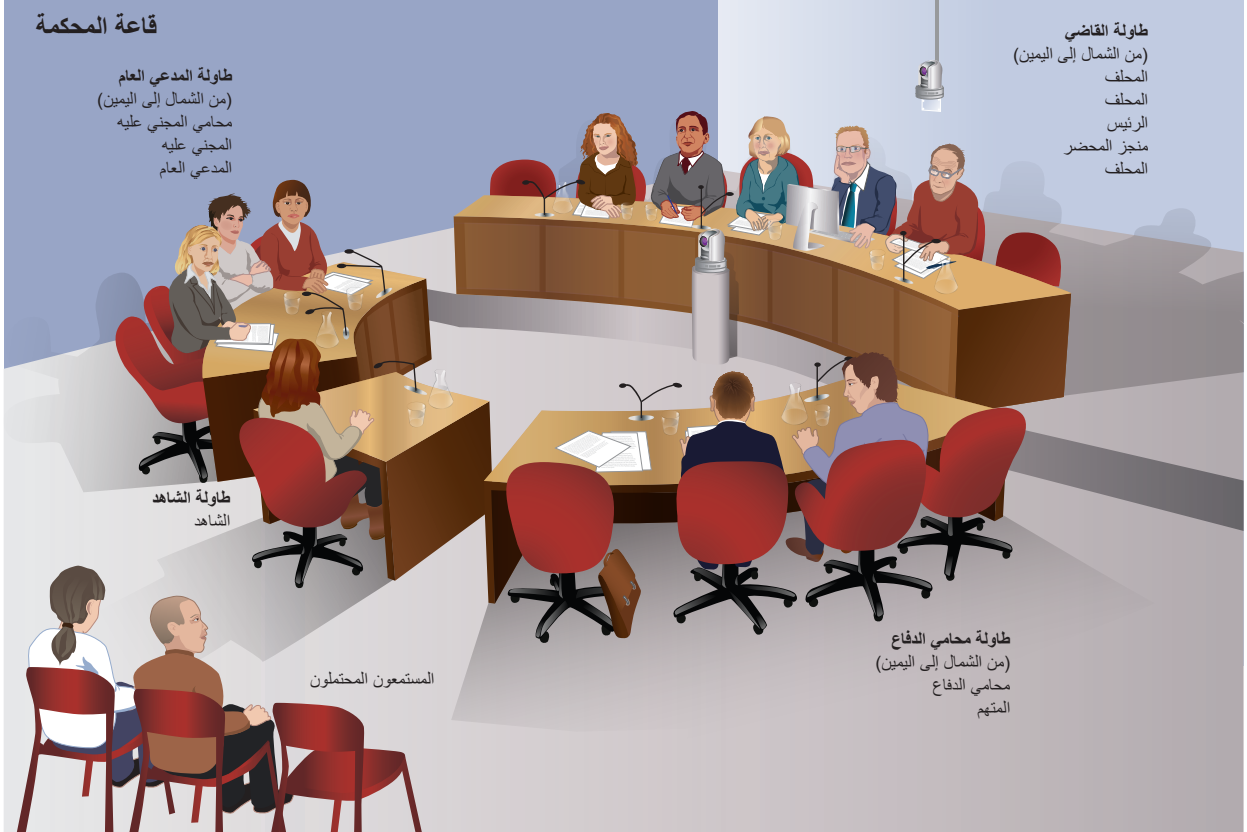
قاعة المحكمة
طاولة المدعي العام
(من الشمال إلى اليمين)
محامي المجني عليه
المجني عليه
المدعي العام
طاولة القاضي
(من الشمال إلى اليمين)
المحلف
المحلف
الرئيس
منجز المحضر
المحلف
طاولة الشاهد
الشاهد
طاولة محامي الدفاع
(من الشمال إلى اليمين)
محامي الدفاع
المتهم
المستمعون المحتملون

التعويض

إذا تعرض طفلك لجريمة، يمكن للمدعي العام أو محامي المجني عليه أو الوكيل الخاص المطالبة بتعويض الضرر، عند المحاكمة. قد يكون للطفل الحق في التعويض، عبر تعويض الضرر بالدرجة الأولى، وعبر التأمين بالدرجة الثانية، وعبر التعويض الحكومي لأضرار الجرائم بالدرجة الثالثة.

تعويض الضرر

يمكن للطفل الحصول على تعويض للأضرار التي حدثت بسبب الجريمة. إذا حكمت المحكمة على المتهم بدفع تعويض الضرر، يعني ذلك تلقي النقود تلقائيًا. إذا لم يتمكن مرتكب الجريمة من الدفع، أو إذا لم يقم بذلك، تقوم مصلحة الجبايات بمساعدة الطفل على تحصيل هذه النقود. إذا كان بإمكان مرتكب الجريمة الدفع، فإن مصلحة الجبايات تسعى إلى توصل ضحية الجريمة بالتعويض المحدد. المساعدة التي تقدمها مصلحة الجبايات تكون مجانية، ما عدا بعض الحالات الخاصة جدًا.

التأمين

إذا كان مرتكب الجريمة مجهولاً، أو غير قادر على دفع تعويض الضرر، فمع ذلك يمكن أن يكون للطفل الحق في الحصول على هذا التعويض. إذا كان للطفل تأمين يعوضه على الأضرار عند تعرضه لجريمة، فيمكن لهذا الطفل الحصول على تعويض، عبر شركة التأمينات التي يتبع لها. يمكن للأطفال أن يُشملوا بتأمينات خاصة، مثل تأمينات الأطفال أو تأمينات الحوادث التي تقع في المدرسة. تعوض هذه التأمينات بالدرجة الأولى التكاليف والأضرار المستديمة. إنه لمن المهم وبأسرع ما يكون توثيق الضرر عند حدوثه، لدى وحدة الرعاية الطبية، وكذا إبلاغ شركة التأمينات.

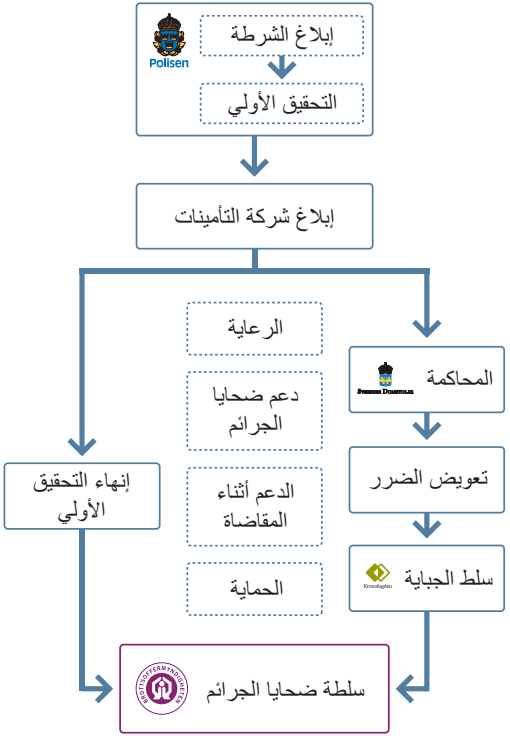

تعويض أضرار الجرائم

إن تعويض أضرار الجرائم تعويض حكومي، يمكن أن يستفيد منه ضحية الجريمة، عندما لا يوجد من يمكنه تعويض الأضرار التي حدثت بسبب الجريمة. ينطبق ذلك عندما يكون مرتكب الجريمة مجهولاً، أو عندما لا يكون قادرًا على دفع تعويض الضرر المحدد. كذلك إذا لم يكن لضحية الجريمة تأمين، أو إذا لم يغط التأمين كل الضرر، يمكن للدولة – في بعض الحالات – دفع تعويض أضرار الجرائم. التقدم بطلب تعويض أضرار الجرائم يتم لدى مصلحة ضحايا الجرائم.

عند وجود اشتباه في جريمة عادة ما تشترط إدانة المحكمة للمشتبه فيه، حتى يتم دفع تعويض أضرار الجرائم. يشترط ذلك إلى حد كبير عند الاعتداء الذي يتم في العلاقات الحميمة. كي يتمكن الطفل من الحصول على تعويض أضرار الجرائم، في حالة ما إذا كان مرتكب الجريمة مجهولاً، يتطلب الأمر إجراء تحقيق، مثل التحقيق الأولي، مما يظهر أن الطفل قد تعرض فعلاً للجريمة ولم يكن فقط ضحية حادث.

تعويض أضرار الجرائم للطفل الذي شهد جريمة

الطفل الذي شهد العنف في علاقة حميمة، له الحق في الحصول على تعويض أضرار الجرائم. بمعنى أن الدولة مسؤولة عن تعويض الأطفال الذين شهدوا جريمة خطيرة ضد قريب لهم، حتى برغم عدم تمكن الطفل من الحصول على تعويض الضرر من طرف مرتكب الجريمة. «أن يشهد الطفل الجريمة» معناه أن رأى أو سمع الجريمة المرتكبة. قد يحدث ذلك عبر تعرض أحد الوالدين للضرب أو التهديد من الطرف الآخر، أو من طرف قريب آخر. كما قد يحدث عبر الاعتداء على أحد الإخوة. أن يشهد الطفل جريمة عنف أو اعتداء جنسي يعطيه الحق في التعويض. يمكن للطفل كذلك الحصول على تعويض، إذا شهد أحد والديه يهدد الطرف الآخر، أو يحطم محتويات البيت المشترك. يجب التحقيق

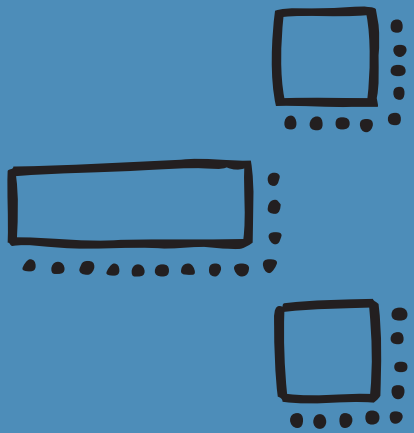

في كل ظروف القضية، ولكن بالدرجة الأولى الضرر والانتهاك والخطر، الذي يمكن افتراض تسبب الجريمة فيه ضد الطفل. ينبني التعويض في حجم كبير منه على مدى خطورة الجريمة المشهودة.

كي يتمكن الطفل الذي شهد الجريمة من الحصول على تعويض أضرار الجرائم، يتطلب ذلك في معظم الحالات حكم إدانة للجريمة التي شهدها الطفل. إضافة إلى ذلك، يُشترط وجود شكل من أشكال التوثيق، وخصوصًا في التحقيق الأولي أو وصف الواقعة أو الحكم، مما يظهر أن الطفل قد شهد أو سمع الجريمة.

المزيد من المعلومات بخصوص تعويض أضرار الجرائم، وكيفية التقدم بالطلب، موجود على الموقع الإلكتروني:
www.brottsoffermyndigheten.se.

التزام المدرسة بالتعويض

إذا تعرض طفل ما لانتهاك في بيئة المدرسة، قد يؤدي ذلك إلى إلزام المدرسة بدفع تعويض، لأنها لم تقم بحماية الطفل بما يكفي. كخطوة أولى، يجب إطلاع المعلم أو المدير على حالة الطفل. إذا لم يحصل الطفل مع ذلك على المساعدة، يمكن إبلاغ وكيل الأطفال والصغار(BEO) بمفتشية المدرسة، الذي يحقق في القضية.

بيانات الاتصال

المنظمات التطوعية

حق الطفل في المجتمع، BRIS
رقم هاتف مؤسسة بريس: 116 111
هاتف استقبالات مؤسسة بريس: 077-150 50 50
info@bris.se
www.bris.se، www.barnperspektivet.se

الاتحاد العام لمداومات ضحايا الجرائم، BOJ
هاتف المداومة: 0200-21 20 19
boj.riks@boj.se، unga@boj.se
www.boj.se، www.ungaboj.se

جمعية أقارب الأطفال المستغلين جنسيًا، ATSUB
الهاتف رقم: 08-644 21 12
info@atsub.se
www.atsub.se

الجمعية الوطنية لمداومات النساء ومداومات البنات في السويد، Roks
الهاتف رقم: 08-442 99 30
info@roks.se
www.roks.se، www.tjejjouren.se

الجمعية الوطنية لمراكز الدعم ضد زنا المحارم، Rsci
هاتف المداومة: 08-696 00 95
jour@rsci.nu
www.rsci.nu

جمعية حماية الأطفال
الهاتف رقم: 08-698 90 00
info@rb.se
www.rb.se

الجمعية الوطنية لمداومات النساء والبنات في السويد، SKR
الهاتف رقم: 08-642 64 01
info@kvinnojouren.se
www.kvinnojouren.se، www.tjejjouren.se

مؤسسة ترافم
مداومة النساء والبنات من أصل أجنبي، مع الدعم والاستشارة بلغات مختلفة.
هاتف المداومة: 020-52 10 10
info@terrafem.org
www.terrafem.org

السلطات وإجراءات أخرى

وكيل الأطفال والتلاميذ بمفتشية المدرسة، BEO
الهاتف رقم: 08-586 080 00
beo@skolinspektionen.se
www.skolinspektionen.se

سلطة ضحايا الجرائم
الهاتف رقم: 090-70 82 00
registrator@brottsoffermyndigheten.se
www.brottsoffermyndigheten.se،
www.rattegangsskolan.se

سلطة مراقبة تسجيل البيانات
الهاتف رقم: 00 61 657-08
datainspektionen@datainspektionen.se
www.datainspektionen.se، www.kränkt.se

مصلحة المحاكم
الهاتف رقم: 00 53 15-036
domstolsverket@domstol.se
www.domstol.se

مصلحة الجبايات
مركز العملاء، الهاتف رقم: 00 73 73-0771
kronofogdemyndigheten@kronofogden.se
www.kronofogden.se

المركز الوطني لحماية النساء، NCK
www.nck.uu.se
المركزي الوطني لحماية النساء يقوم بالدعم عبر الهاتف، خط حماية النساء
هاتف المداومة: 50 50 50-020
www.kvinnofridslinjen.se

الشرطة
الهاتف رقم: 14 114
عند الحالات المستعجلة، اِتصل بالرقم: 112
www.polisen.se

سلطة المساعدة القانونية
الهاتف رقم: 00 46 13-060
registrator@rhm.dom.se
www.rattshjalp.se
34 35

مصلحة الضرائب
الهاتف رقم: 778 778-0771
www.skatteverket.se
(عبر الرابط «اِتصل بنا»، تجد بيانات الاتصال بمكتب الضرائب المحلي الذي تتبع له)

المجلس الاجتماعي
الهاتف رقم: 00 30 247–075
socialstyrelsen@socialstyrelsen.se
www.socialstyrelsen.se

البلديات والتنظيمات النيابية السويدية، SKL
الهاتف رقم: 00 70 452-08
info@skl.se
www.skl.se (عبر الرابط «البلديات والتنظيمات النيابية»، تجد بيانات الاتصال بالمصلحة الاجتماعية في بلديتك)

عيادة الصغار
بيانات الاتصال بكل عيادات الصغار، موجودة على الموقع الإلكتروني: www.umo.se

سلطة النيابة العامة
الهاتف رقم: 00 66 453-08
registrator.riksaklagaren@aklagare.se
www.aklagare.se

هناك كذلك أنواع أخرى من الدعم، مثل مراكز دعم لضحايا الجرائم من الصغار، ومثل بيوت الأطفال. اِتصل بالمصلحة الاجتماعية في البلدية، للمزيد من المعلومات. أُنظر البلديات والتنظيمات النيابية السويدية.

اللائحة المرجعية

جريمة
تصرف يعاقب عليه القانون.

قضية جنائية
جريمة مشتبه فيها، تعالجها المحكمة.

المحكمة
سلطة تحكم في مجموعة من القضايا، من بينها القضايا الجنائية. المحاكم العامة: المحكمة الابتدائية (الدرجة الأولى)، محكمة الاستئناف (الدرجة الثانية)، المحكمة العليا (الدرجة النهائية).

التحقيق الأولي
تحقيق يتم إجراؤه بتنظيم من، الشرطة أو النائب العام، للتحقيق في جريمة.

الوصي
شخص مكلف بالقيام بمهام لصالح شخص آخر. كأن يساعد مثلاً على دفع الفواتير، أو التقدم بطلب تعويض ضرر الجريمة، لصالح الطفل. تحدده المحكمة الابتدائية.

مرتكب الجريمة
الشخص الذي ارتكب جريمة

الجلسة الرئيسة
جلسة شفوية في المحكمة للحكم في قضية ما. تسمى كذلك المحاكمة.

الوساطة
اجتماع الضحية ومرتكب الجريمة، رفقة وسيط محايد، لمناقشة الواقعة وعواقبها. الوساطة إجراء تطوعي لكل من الضحية ومرتكب الجريمة.

المجني عليه
الشخص الذي تعرض لجريمة أو عانى منها، يسمى أثناء المقاضاة بالمجني عليه.

محامي المجني عليه
شخص له تكوين قانوني، غالبًا ما يكون محاميا، يقدم الدعم للشخص الذي تعرض إلى جريمة خطيرة. الدولة هي التي تدفع له، والمحكمة الابتدائية هي التي تعينه.

العقوبة
هي العقوبة التي تحددها الدولة لكل جريمة. من أمثلة العقوبة هناك الغرامة والسجن والحكم المشروط والرعاية الوقائية وتوجيه المعني بالأمر إلى رعاية خاصة.

الأمر بالعقوبة
عند الجرائم البسيطة والمعترف بها، يمكن للمدعي العام الأمر مباشرة بالعقوبة وتعويض الضرر.

الوكيل الخاص
شخص مناسب يعيَّن خصيصًا للطفل، غالبًا ما يكون محاميًّا أو مساعدًا قانونيًّا، يقوم بدل الحاضن بضمان حقوق الطفل، أثناء التحقيق الأولي والمحاكمة. يمكن تعيين الوكيل الخاص من طرف المحكمة الابتدائية، إذا كان الحاضن أو من يكون على علاقة قريبة منه، مشتبهًا فيه بارتكابه للجريمة ضد الطفل.

المتهم
هو الشخص المرفوعة ضده قضية ارتكاب جريمة.

الحاضن
الشخص أو الأشخاص الذين لديهم الحضانة القانونية للطفل، بمعنى المسؤولية القانونية على الطفل. قد يكون أحد الحاضنين أو هما معًا، وقد يكون شخصًا تعينه المحكمة، (أُنظر كذلك عنوان الوكيل الخاص).

المطالب
طلب أو اشتراط الحكم بقرار معين.

المدعي العام
إطار قانوني يُجري التحقيقات الأولية، ويمثل الدولة في عملية المقاضاة.

الدعوى
طلب من المدعي العام أو من شخص عادي، أن تدين المحكمة شخصًا معينًا، بجريمة أو أكثر.

الطعن في الحكم
طلب النظر في القضية لدى محكمة أعلى (أُنظر كذلك عنوان المحكمة)، إذا لم يكن المعني بالأمر راضيًا عن الحكم.

بخصوص ضحايا الجرائم

لسلطة ضحايا الجرائم مسؤولية وطنية على ثلاث قطاعات:

- **تعويض أضرار الجرائم**
- **صندوق ضحايا الجرائم**
- **مركز المعرفة**

الهدف الشامل هو العمل على تعزيز جميع حقوق ضحايا الجرائم، وكذا مراعاة حاجياتهم واهتماماتهم.

على الموقع الإلكتروني: www.brottsoffermyndigheten.se، توجد معلومات بعدة لغات، بخصوص حقوق ضحايا الجرائم وعملية المقاضاة، إضافة إلى مجموعة من بيانات الاتصال بالسلطات والجمعيات التطوعية.

تجيب سلطة ضحايا الجرائم على الأسئلة، المتعلقة على سبيل المثال بالتعويض الخاص بالجرائم. اِتصل بخدمات المصلحة على الهاتف رقم: 00 82 70-090، اختيار الرقم 4 من اللائحة، كي تتمكن من الحديث إلى مسؤول الملف بوحدة تعويض الجرائم.

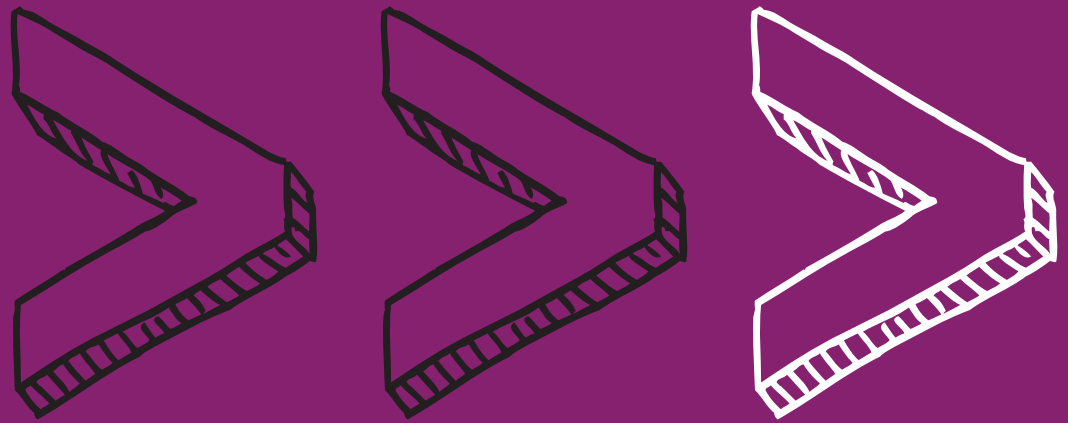

سلطة ضحايا الجرائم
صندوق البريد: 470، 09 901 أوميو
الهاتف رقم: 00 82 70-090
registrator@brottsoffermyndigheten.se
www.brottsoffermyndigheten.se